القضية السكانية

القضية السكانية

ظهرت مشكلة عالمية ملحة في أوائل القرن العشرين حتى وقتنا الحاضر شير إلى زيادة غير منتظمة ومدروسة في عدد السكان، حيث كشف البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة الUNDP عن فروقات غير منطقية بين عدد المواليد ومعدلات السكان بين مناطق العالم، ويرافق هذه الفروقات عدم عدالة في في توزيع الموارد العالمية، حيث يتركز الحظ الأوفر من الثروات والمعارف وسبل الإنتاج في يد فئة قليلة من الشعوب بينما تعاني الشعوب الأخرى من زيادة كبيرة في عدد السكان يرافقها فقر شديد ومدقع.

ويشير مفهوم القضية السكانية إلى اختلال التوازن بين عدد السكان من ناحية، وحجم الموارد الطبيعية والرأسمالية والمعرفة الفنية من ناحية أخرى، فالسكان كما ينظر إليهم كقوة إنتاجية ووسيلة لاستغلال الموارد، كذلك هم أيضاً قوة استهلاكية تمثل ضغطا على الموارد المتاحة، ومن ثم يؤدي عدم التوازن بين السكان وحجم الموارد إلى وجود تلك القضية ، ومن التداعيات الناجمة على وجودها ، وعلاقتها التبادلية مع عدد من المشكلات، كالفقر والبطالة وتدني مستوى الخدمات، فضلا عن انعكاساتها السلبية على التجارة الخارجية وموازنة الدولة ومعدلات الادخار والاستثمار.

ويمكن أن نجمل بعض تلك التداعيات عن زيادة معدل نمو السكان في الجوانب التالية:

1. تأثير الزيادة السكانية على قطاع الكهرباء والقدرة على تطويره:

حيث يؤثر النمو السكاني المتزايد على العديد من القطاعات من بينها الطاقة وخاصة الكهرباء، الذي يشهد ضغوطا مستمرة على مدار الأعوام الماضية لتغطية احتياجات

المواطنين من الكهرباء

- انخفاض المستوى المعيشي للأسرة: تؤدي الزيادة السكانية إلى عجز في الخدمات العامة بكل أنواعها، منها التأثير على خدمات الصرف الصحي في كثير من الأحياء، وطوابير العيش والصراع في الحصول على رغيف الخبز.

٣- انتشار البطالة :

زيادة عدد السكان يؤدي إلى عجز في فرص العمل أو ما يعرف بارتفاع نسب البطالة نتيجة عدم توافر فرص عمل للجميع.

4- الضغط على موارد الدولة للإنفاق على التعليم والصحة والمواصلات العامة:

كثافة السكان في أي دولة ينتقص من نصيب وحق الفرد في الحصول على خدمات مختلفة سواء التعليم أو الصحة ومنها وسائل المواصلات والمرافق العامة، بدلا من أن يحصل على مكانه وسيلة المواصلات يشاركه فيه آخر ومن هنا تظهر مشاهد الازدحام في المواصلات.

5- الانخفاض في نسبة الأجور في القطاع العام والخاص

نتيجة الضغط على موارد الدولة تنخفض معدلات الأجور في القطاعين العام والخاص ويقل نصيب الفرد من الدخل.

6- الزحف العمراني وتآكل الرقعة الزراعية

الزيادة المستمرة في عدد السكان تؤدي إلى اللجوء لاستخدام الأراضي الزراعية كمجمعات سكانية وبشكل عشوائي.

٧- زيادة معدلات الجريمة:

ارتفاع معدلات الجريمة، وذلك نتيجة لرفعها معدلات التزاحم والكثافة السكانية في ظل محدودية الموارد مقارنة بالزيادة السكانية، ما خلق حالة من التصارع عليها.

- ارتفاع نسب التلوث: كلما زاد عدد السكان كلما زادت حاجتهم إلى الموارد، ما يعني لجوء الإنسان إلى إزالة الغابات ومساحات كبيرة من الأرض الزراعية، الأمر الذي تزداد معه نسبة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي، وتقل نسبة الأكسجين. الأثر البيئي: ومايساعد على ذلك الهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية الصناعية، مما يزيد ذلك من الأثر البيئ حيث التلوث، والاكتظاظ، والضوضاء.

9- تأثر نصيب الفرد من المياه :

في ظل تنامي العجز في الموارد المائية مقابل الزيادة السكانية، فإن الدولة المصرية تسعى

جاهدة إلى خفض الفجوة بين الموارد المائية والاحتياجات المتصاعدة، من خلال إعادة تدوير المياه.

١٠. تأثر اقتصاد الدولة:

يجب أن يتناسب معدل النمو السكاني مع معدل النمو الاقتصادي، وفي حين كان الوضع الاقتصادي منخفض يجب أن تنخفض معدلات النمو السكاني.

11- تقليل رأس المال:

لدي حصة الفرد الواحد من رأس المال الخاص بالدولة، مما يخفض الإنتاجية والعوائد، وهو ما يؤدي لخفض دخل الفرد

١٢. نقص الغذاء:

عدم كفاية الموارد المتاحة لتغطية النمو السكاني غير الطبيعي، مما يقلل من إنتاجية الأفراد في العمل، ويجبر الدولة على الاستيراد من دول أخرى وزيادة العبء الاقتصادي.

المترتبة لتربية الأطفال، فيقل نسبة الادخار لدى الأفراد وتنخفض مدى كفاية دخلهم لحاجاتهم وارتفاع في تكاليف مستوى المعيشة وقلة الإنتاجية وضعف التطور في قطاعات التجارة، والصناعة، والزراعة، وكل ذلك يؤثر على الاقتصاد العام.

13- الأثر الاجتماعي:

تقلل الزيادة غير الطبيعية من مستوى المعيشة السليمة للأفراد بسبب زيادة الطلب على المنتجات مع قلة العرض، بسبب عدم وفرة المواد الخام وقلة كفاءة العمالة والموارد، مما يؤدي لارتفاع الأسعار، وعدم القدرة على التصدير والاعتماد على الإيرادات، ويؤدي . إلى تدني المستوى الاجتماعي للأفراد وبالتالي التأثير غير المباشر على ذلك الاقتصاد.

14- الأثر الزراعي:

زيادة النمو السكاني يزيد من فكرة تحويل الأراضي الزراعية لصالح الخدمات اللوجستية من مستشفيات ومباني ومدارس، فتقل حصة الفرد الواحد من نصيب

المحصول الزراعي وارتفاع البطالة في هذا القطاع، وانخفاض الادخار والاستثمار القائمين على القطاع الزراعي وهو أحد القطاعات المؤثرة في الاقتصاد.

15- الأثر التنموي:

رجوعا لتقديرات الاقتصاديين "يجب استثمار ٢ - ٥% من الدخل القومي إذا نما عدد السكان بنسبة 1 في المائة سنويا، مما يعني أن الزيادة السكانية غير الطبيعية تقلل من مستوى الادخار الذي يستطيع الفرد أو حتى الدولة توفيره، كما ويتطلب زيادة الاستثمارات لتغطية حاجة الأفراد، أي أن الزيادة السكانية تجعل المعادلة السابقة غير متكافئة وبالتالي تؤثر سلبا على الاقتصاد.

- قلة الموارد الطبيعية: إذ تعتبر الأرض ذات إنتاجية محدودة للطعام والماء، والزيادة الكبيرة في عدد السكان يزيد من الطلب على هذه الموارد، حيث زيادة مستوى الاستهلاك البشري يحيل الأمر إلى الاستيراد. مثال استيراد مصر القمح من الخارج ، وقد تؤدى قلة الموارد على مستوى العالم إلى خلق بيئة للحروب والصراعات الدولية؛ على الموارد الطبيعية وأهمها المياه التغطية مشكلة الفقر المائي ومثال مايجري بين اثيوبيا ومصر والسودان.

مصر والقضية السكانية

القضية السكانية في مصر هي انعدم وجود توازن بين عدد سكان الدولة والموارد والخدمات المتاحة، فتظهر تلك القضية بوضوح في صورة معدلات زيادة السكان المواصلة في الارتفاع، ومعدلات التنمية التي لا تتناسب معها، ومع نسبة الانخفاض في المستوى المعيشي، وإن لا يتم النظر كذلك إلى تلك القضية السكانية على أنها زيادة عدد السكان، لا بل هي علاقة تناسب بين عدد السكان وموارد الدولة، فهناك العديد من الدول التي بها كثافة سكانية ولا تعاني من أي أزمات كونها حققت التناسب بين

مواردها البشرية والمادية. وإن ترجع أسباب المشكلة السكانية في مصر زيادة متوسط عمر الفرد، وذلك يرجع لتحسن أوضاع الفرد الصحية، والذي أدي إلى زيادة عدد كبار السن، وبالتالي زيادة نسبة الإعالة. نظرة المجتمع للإنجاب، فالمجتمع المصري وخاصة في الأوساط الاجتماعية المتواضعة تعليمية ومادية لديه معتقد راسخ مرتبط بزيادة النسل وعدد أفراد الأسرة بغرض تكوين عزوة، متجاهلين ظروفهم الاجتماعية والمادية. ويرجع ذلك لعدة أسباب ناتجة عن مفاهيم خاطئة مثل أن كثرة الأولاد تؤدي إلى شدة ارتباط الزوج بالأسرة، وبالتالي عدم حدوث طلاق أو زواج ثاني، وزيادة الإنجاب حتى يساعدوا ذويهم في العمل الزراعي بالريف، بالإضافة إلى المعتقدات الدينية الخاطئة لدى بعض الأفراد. إهمال أساليب تنظيم الأسرة، بتوعية الناس عن وسائل تأجيل، ومنع الإنجاب، والعمل على توعيتهم بحقوق الأطفال وماهية مسؤولية التربية.

ويمكن أن نجمل اسباب الزيادة السكانية في مصر إلى مايلي:

1- العادات والتقاليد التي تؤيد الزواج المبكر.

٢- ختان الإناث.

٣- تفضيل إنجاب الذكور.

4- عدم استخدام وسائل تنظيم الأسرة.

5- عدم الاكتفاء بطفلين.

6- ثقافة الإنجاب التي تكونت عبر أزمنة طويلة في المجتمع المصري مرتبطة بالعزوة والسند وقد ترتب على ذلك أن تخطى تعداد سكان مصر (١٠٠) مليون نسمة كأول دولة عربية تصل إلى مرحلة الانفجار السكاني ، نتيجة انخفاض معدلات الوفيات

وثبات معدلات المواليد المرتفعة، **وقد يرجع فشل البرامج السكانية في التعامل مع تلك القضية إلى مايلي:**

١- قلة الوعي بالمشكلة السكانية.

2- انتشار الأمية.

3- تأخر دخول المرأة ميدان العمل.

4- هبوط نسبة التحضر والتصنيع.

خارطة طريق لعلاج الزيادة السكانية في مصر:

لاشك الزيادة السكانية من أبرز الملفات التي تحظى باهتمام القيادة السياسية، وتم ترجمة هذا الاهتمام في صورة قرارات على أرض الواقع، وذلك من خلال وضع استراتيجية السكان ٢٠٣٠ للتعامل مع هذا الملف، وفيما يلي نستعرض خطوات خارطة الطريق وفقا للاستراتيجية لحل الأزمة:

1. إطلاق حوار مجتمعي لبناء مساندة شعبية لتبني السياسة القومية للسكان.

٢. رسم سياسة للإعلام السكاني، تلتزم بها المؤسسات الإعلامية الحكومية وغير الحكومية.

٣. مراجعة الإطار المؤسسي للبرنامج المكاني المصري، ووضع آلية محكمة للمتابعة والتقييم

4. تفعيل دور المؤسسات الحكومية وغير الحكومية من أجل وضع المشكلة السكانية في بؤرة الاهتمام.

5. رصد الموارد اللازمة للتعامل الفعال مع البرامج والأنشطة السكانية في ضوء الوفر الذي يحققه خفض معدلات الإنجاب على كل مجالات الخدمات في مصر.

6. إعداد المستهدفات الكمية المتغيرات السكانية حتى عام وضع مستهدفات متوسطة

وقصيرة الأجل تتم متابعتها بصفة دورية

7. وضع تقديرات النمو السكاني وأعداد المواليد في الاعتبار عند التخطيط للمرافق

والخدمات المختلفة في الدولة.

ولقد حدد مشروع قانون الحوافز الإيجابية للأسرة المصرية المحال إلى لجنة التضامن الاجتماعي بمجلس النواب، المهام التي يمكن أن تقوم بها مؤسسات الدولة للتوعية بالزيادة

السكانية، وشدد على ضرورة الاهتمام بتثقيف المرأة، وتنظيم دورات تدريبية وتأهيلية للمقبلين على الزواج.

<u>ووفقا للمادة الثامنة، من مشروع القانون، تتولى الوزارات والجهات المعنية بتنفيذ المهام الموكلة إليها لتحفيز الأسرة النموذجية على النحو التالي:</u>

1 - قيام وزارة الصحة والسكان بتثقيف المرأة بأهمية عملها، وكذلك اشتراك المقبلين على

الزواج في دورات تدريبية خاصة بتنظيم الأسرة قبل الزواج، مع تقديم وسائل منع الحمل دون مقابل مادي في الوحدات الصحية والمستشفيات وتنفيذ إجراءات السيطرة لمنع تسرب هذه المواد واستخدامها في أغراض أخرى.

٢ - قيام وزارة التربية والتعليم الفني بدمج المواد التعليمية الخاصة بالسكان والرعاية الصحية للأم والطفل بشكل فعال في المناهج الدراسية

3 - قيام وزارة التعليم العالي بدمج مادة دراسية لطلبة الجامعات عن السكان وتنظيم الأسرة.

4 - قيام وزارة الثقافة بالترويج وتشجيع برامج تنظيم الأسرة من خلال قصور الثقافة المنتشرة على مستوى الجمهورية.

5 - قيام وزارة الشباب والرياضة بالترويج وتشجيع برامج تنظيم الأسرة وتثقيف الشباب وتوعيتهم بخطورة المشكلة السكانية من خلال مراكز الشباب المنتشرة على مستوى الجمهورية

6 - قيام المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام بتهيئة المناخ المناسب للمشاركة الفعالة من رجال الإعلام والفن بهدف زيادة وعى المواطنين برامج السكان وتنظيم الأسرة، وكذلك قيام الهيئة الوطنية للإعلام بإنتاج وإذاعة البرامج المباشرة وغير المباشرة لزيادة الوعي القومي بالسكان والرعاية الصحية للأم و الطفل.

7 - إلزام المجلس القومى للسكان والمجلس التنفيذي التابع له بعقد اجتماعات دورية لتقييم

البرامج الموضوعة للحد من المشكلة السكانية طبقا للاستراتجية القومية للسكان والتنمية 2030/2015

ومن المقترحات التي قد يمكن معالجة القضية الزيادة السكانية في مصر كما يلي:

- تحسين خدمات تنظيم الأسرة المقدمة للمستهدفات، ولكي يتحقق ذلك، لا بد من مواجهة التحديات في تقديم الخدمات ونشرها في جميع المحافظات

- نشر الوعي حول أهمية تنظيم الإنجاب وعدد أفراد الأسرة وخاصة بين فئات النساء غير

المتعلمات أو ذوات المستوى الثقافي المتدني.

- ضرورة انتظام خدمات تنظيم الأسرة، وتكثيفها في أماكن كثيرة بصعيد مصر ووجود

عدد كبير من المناطق المحرومة من الخدمة، والذي تسبب بعدها المكاني في هذا الحرمان، كما تسبب أيضا في عزوف الأطباء للعمل في هذه المناطق النائية

- زيادة الطلب على خدمات تنظيم الأسرة، عن طريق الوصول إلى السيدة المنتفعة وإقناعها باستخدام وسيلة آمنة لمنع الحمل

- لا بد من زيادة معدل استخدام وسائل تنظيم الأسرة في كل المحافظات مصر.

- الوصول بكل ضرورة إلى المناطق المحرومة من خدمات تنظيم الأسرة، ويبلغ عددها ما يقرب من 3 آلاف و ١٨٣ منطقة وهناك تقريبا ألفا و ٢٠٠ وحدة صحية لا يوجد بها طبيب.

- زيادة عدد الأطباء «خاصة النساء» والعمل على زيادة جرعات تدريبهم وتزويد خبراتهم، خاصة المكلفين من الخريجين الجدد

- تغطية جميع المناطق الجغرافية بكل خدمات ووسائل وأدوات تنظيم الأسرة المتنوعة، على مدار العام، خاصة للمناطق النائية والعشوائية.

- تحقيق التنمية البشرية التي تعني تحسين القدرات البشرية للحد من خطورة هذه الظاهرة والتعامل معها بحكمة، ويكون ذلك من خلال تطوير المعرفة التي يمتلكها الأفراد وتحسين مهاراتهم وقدراتهم التي تصب في تحسين المجال الإنتاجي.

- تسخير الدولة للموارد المتوافرة بشكل حكيم يضمن الاستفادة القصوى منها، حيث يتم استغلال الأراضي الفارغة بعد إصلاحها بالزراعة والانتاج مثلا، فيما يتم تحلية المياه المالحة لمعالجة مشكلة شح المياه و غيرها من الأمور والخطط التنموية الفاعلة لمجاراة هذه الزيادة.

- تعزيز دور برامج التنمية المستدامة التي تستهدف النهوض بكافة القطاعات الصحية،

والاقتصادية، والاجتماعية، والخدماتية، والقانونية وغيرها بصورة تضمن استيعاب هذه الزيادة إلى أقصى درجة ممكنة

- تفعيل كل وسائل المتابعة، وتحفيز السيدات المستهدفات، وكذلك في خط متواز تفعيل المتابعة

- فتح الباب أمام الريادة تجنبا للمشاكل الاجتماعية التي ترافق التضخم السكاني والتي تنتج بشكل أساسي عن أوقات الفراغ وعدم وجود هدف للشباب والفقر.

- تقوية أواصر العلاقة بين الدولة وتفعيل الشراكة مع القطاع الأهلي ووضع القطاع الخاص في الصورة بشكل أكثر فعالية.

المراجع

1- أحمد حسين اللقاني وآخرون (١٩٨٥)، التربية السكانية، وزارة التربية والتعليم بالاشتراك مع كلية التربية جامعة عين شمس، برنامج تأهيل معلمي المرحلة الابتدائية

للمستوى الجامعي. ٢- أحمد حسين اللقانى، محمد السيد جميل (١٩٨١)، تدريس التربية السكانية، القاهرة، دار الثقافة للطباعة والنشر. 3- ثروت إسحق (١٩٨٤) ، السكان والمجتمع، كلية الآداب، جامعة عين شمس، 1984م. جرجس رزق أسعد وآخرون (١٩٨٦)، دليل المعلم في مجال التربية السكانية غير المدرسية لمناهج تعليم الكبار، وزارة التربية والتعليم، الإدارة العامة للتربية البيئية والسكانية بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية. جرجس رزق أسعد وآخرون (١٩٨٨)، تدريس التربية السكانية، المشروع المصرى للتربية السكانية بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة، للأنشطة السكانية، ومنظمة اليونسكو، ط٢.

القضايا المجتمعية

6- جرجس رزق أسعد وآخرون (١٩٨٨)، تدريس التربية السكانية، دليل منهج للمستوى الثاني من التعليم الأساسي، وزارة التربية والتعليم، الإدارة العامة للتربية البيئية والسكانية، المشروع المصرى للتربية السكانية بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية ومنظمة اليونسكو.

- الجمعية العامة لتنظيم الأسرة (١٩٩٠)، دليل المعلم في تدريس الثقافة الأسرية، معهد التدريب والبحوث لتنظيم الأسرة، طبعة ثانية. 8- جمهورية مصر العربية (١٩٨٩)، دراسات سكانية، المجلس القومي للسكان، المجلد 15، العدد 75، ديسمبر.

- حسام الدين حسين عبد الحميد (١٩٨٩)، التربية السكانية من خلال بعض المفاهيم الجغرافية بمناهج دور المعلمين والمعلمات، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية التربية الفيوم، جامعة القاهرة.

١٠- حليم جريس (١٩٨٢)، المد السكاني الرهيب في العالم ومصر، سلسلة المعلم في التربية البيئية والسكانية ،وزارة التربية والتعليم، مكتب التربية البيئية والسكانية.

١١- حليم جريس، عدلى كامل (١٩٧٨)، إطار عام للتربية السكانية، جهاز تنظيم الأسرة والسكان، بالاشتراك مع وزارة التربية والتعليم والهيئة الأمريكية للتنمية الدولية.